مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٦١٤

الثلاثاء ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد سافرونكوف	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	ألمانيا	السيد ليتشارز
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيدة فان فليربيرغ
	بولندا	السيد ليفيتسكي
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سنغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد فان شالكويك
	الصين	السيد وو هايتاو
	غينيا الاستوائية	السيد ميفيان مياغا
	فرنسا	السيد ميشون
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد المنيخ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كلي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة فرانتش

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2019/664)

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو (S/2019/696)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (S/2019/664)

تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو (S/2019/696)

الرئيس (*تكلم بالروسية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل غينيا – بيساو إلى المشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة مقدمي الإحاطتين التاليين: السيدة بنتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام وسعادة السيد ماورو فييرا، الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة، بصفته رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2019/664، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والوثيقة S/2019/696، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز فيما يتعلق بتحقيق الاستقرار واستعادة النظام الدستوري في غينيا – بيساو.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم ،سيدي، على إتاحة الفرصة لي لإحاطة المجلس علما اليوم بالتطورات الحاصلة في غينيا – بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

عقب إجراء انتخابات تشريعية ناجحة في ١٠ آذار/مارس، تسبب تجدد التوترات السياسية في مأزق بشأن تكوين المكتب التنفيذي للجمعية الوطنية وتأخر تعيين رئيس وزراء وتشكيل حكومة جديدة. ومما زاد الحالة تعقيداً انتهاء ولاية الرئيس جوزيه ماريو فاز التي استمرت خمس سنوات في ٢٣ حزيران/يونيه، وسط آراء متباينة بشأن الترتيبات المؤقتة لشغل المنصب.

وقد عالج قرار الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الصادر في ٢٩ حزيران/يونيه تلك المسائل، مما أتاح أداء حكومة جديدة لليمين الدستورية في ٣ تموز/يوليه وتقرر استمرار الرئيس فاز في منصبه حتى إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة، مع تمتعه بصلاحيات محدودة وترك إدارة الشؤون الوطنية للحكومة الجديدة.

واسمحوا لي أن أثني على الحكومة لإنجازها غير المسبوق في مجال المساواة بين الجنسين وتعيين بعض الشباب المؤهلين تأهيلا عاليا في مجلس الوزراء الجديد. ويتيح ذلك فرصة جديدة للحوكمة الشاملة للجميع في البلد. وتتألف الحكومة المكونة من ٣١ عضوًا من تحالف الأغلبية وحده، وهو ما يجسد نتائج الانتخابات التشريعية. ومع ذلك، فإن تعيين مسؤولين كبار واستبدالهم في مناصب رئيسية مؤخرا، بما في ذلك قائد الحرس الوطني الجديد، العميد البحري أغوستينو سوزا كورديرو، الذي يخضع لجزاءات الاتحاد الأوروبي لمشاركته في انقلاب عام ٢٠١٢، أثار ردود فعل سلبية من جانب أصحاب المصلحة على المستويين الوطني والدولي.

وفي الوقت نفسه، اعتمدت الحكومة خطة طوارئ مدتها سبعة أشهر تهدف إلى توفير الإغاثة للقطاعات الرئيسية، وهي قطاعات التعليم والصحة والبنية التحتية والخدمات العامة. كما قدمت برنامجها إلى المجلس الشعبي الوطني للموافقة عليه. ولكن بالنظر إلى التوترات الحالية داخل الأحزاب السياسية وفيما بينها، بما في ذلك داخل تحالف الأغلبية بقيادة الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، فإن موافقة المجلس الشعبي الوطني على برنامج الحكومة الجديدة سيكون شهادة على قوة تحالف الأغلبية وقدرته على حكم البلد.

ومنذ تنصيب الحكومة، هيمنت الاستعدادات للانتخابات الرئاسية على الساحة السياسية. ونظمت عدة أحزاب سياسية انتخابات تمهيدية لاختيار مرشحيها في حين برز بعض المرشحين المستقلين. ومع اقتراب موعد ٢٥ أيلول/سبتمبر النهائي لتقديم الترشيحات إلى المحكمة العليا للمصادقة عليها، سنستمر في مشاهدة ظهور مرشحين جدد.

وفي الوقت نفسه، تظل العملية الانتخابية محفوفة بالتحديات. وأعربت بعض الأطراف الفاعلة السياسية عن قلقها إزاء تصحيح سجل الناخبين لتسوية وضع قرابة ٢٥ ٠٠٠ شخص حُرموا من حقهم في التصويت في الانتخابات التشريعية وأرجعت هذا القلق إلى تخوفها من حدوث تزوير. كما شككت هذه الأطراف في استحداث منصب جديد هو وزير الدولة لإدارة الانتخابات.

وهناك شعور عام بعدم الثقة بين أصحاب المصلحة على المستوى الوطني فيما يتعلق بالعملية الانتخابية يتعين معالجته قبل الانتخابات إذا أردنا ضمان عملية سلمية وتوافقية ونتائج يقبلها الجميع. وللتصدي لهذه المسألة، دعت مجموعة الشركاء الدوليين الخمسة في غينيا – بيساو – الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة – إلى تعزيز الرقابة الإجرائية واتخاذ تدابير بشفافية وإنشاء آليات لنشر المعلومات ووضع استراتيجية اتصال بشأن عملية تصحيح سجل الناخبين. وفي نهاية المطاف، تتمثل الرسالة المشتركة في أن البلد يجب أن يواصل التركيز على ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية في الموعد المقرر.

وعلاوة على ذلك، زار وفد وزاري تابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا غينيا – بيساو يوم أمس الموافق ٩ أيلول/سبتمبر لتقييم التقدم المحرز في تنظيم الانتخابات. وفي بيانه الختامي، أكد الوفد على أنه في حالة عدم وجود توافق في الآراء بين جميع الأحزاب السياسية بشأن عملية تصحيح سجل الناخبين، فسيتم استخدام نفس سجل الناخبين المُستخدم خلال الانتخابات التشريعية في الانتخابات الرئاسية. كما أحاط علما بقرار الهيئات الانتخابية بإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٩ بما في ذلك الجولات الثانية إذا لزم الأمر. كما طلب البيان توضيحا لمسؤوليات وزير الدولة لإدارة الانتخابات. وأشارت الحكومة في معرض ردها اليوم إلى أن عملية التصحيح ستستمر الآن، ولكن لن يجري تحديث السجل الفعلي إلا إذا وافق المرشحون للرئاسة على ذلك خلال اجتماع مقبل في البرلمان.

وفي الوقت نفسه، فإن المبادرات التي اتخذتها الحكومة وهيئات إدارة الانتخابات، متمثلة في اللجنة الانتخابية الوطنية والمكتب الفني لدعم العملية الانتخابية، لتعزيز التواصل العام والتشاور مع الأحزاب السياسية هي خطوات في الاتجاه الصحيح. ولدعم ذلك، توصي الأمم المتحدة بإنشاء منبر شامل لجميع أصحاب المصلحة يضم الأطراف الفاعلة على المستوى الوطني لأغراض تبادل المعلومات. وفي غضون ذلك بدأت منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية، في الاستعداد لإنشاء غرفة عمليات لمراقبة الانتخابات بصورة مشتركة. كما تبذل جهودا منسقة لإعداد وتنفيذ مدونة قواعد سلوك خاصة بالانتخابات.

ووضعت الحكومة ميزانية انتخابات موحدة تبلغ ٥,٣ مليون دولار. وتعمل الأمم المتحدة عن كثب مع السلطات والهيئات الانتخابية لضبط الميزانية ووضع اللمسات الأخيرة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، التزمت الحكومة بالمساهمة في الميزانية الانتخابية لتغطية النفقات الأولية للانتخابات الرئاسية والتي تصل إلى ٠٠٠ ٧٣٠ دولار، بالإضافة إلى سداد الديون المستحقة عليها البالغة ١,٦ مليون دولار والتي اقترضتها خلال الانتخابات التشريعية.

وتشكل عملية تصحيح سجل الناخبين التي بدأت في ٢٤ آب/أغسطس أول الأنشطة الانتخابية الرئيسية ويُتوقع أن تنتهي في ٢٤ أيلول/سبتمبر. ولكن لم يتم حتى الآن صرف سوى أقل من ربع التمويل المطلوب لهذه العملية. ولمعالجة ذلك، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ ٠٠٠ ١٠٠ دولار في الصندوق المشترك للتبرعات، بينما ساهمت الحكومة بما يقارب ٠٠٠ ١٦٠ دولار مباشرة في هيئتي إدارة الانتخابات كلتيهما: اللجنة الانتخابية الوطنية ومكتب الدعم التقني للعملية الانتخابية.

وقد أسفرت الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من المجتمع الدولي عن نتائج محدودة حتى الآن. فقد أعلن عن عدة تبرعات وعن الرغبة في ذلك، لكن من دون مساهمات فعلية. ونتوقع أن تصل الدفعة الأولى من التبرعات المالية المقدمة من الشركاء الدوليين قبل الأسبوع الأول من تشرين الأول/أكتوبر. وفي حال وصول التمويل سيصرف على تدريب العاملين في مجال التربية المدنية ومدربي موظفي الاقتراع خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر.

ومن الأهمية بمكان – مع تبقي ٧٥ يوما على إجراء الانتخابات الرئاسية – أن يتم توفير التمويل الآن، إما بشكل ثنائي أو من خلال الصندوق المشترك للتبرعات الذي يديره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لضمان إكمال العمليات الانتخابية في شهر تشرين الثاني/نوفمبر – وبالتحديد، تدريب ونشر موظفي الاقتراع والأمن، علاوة على نقل المواد إلى جميع مراكز الاقتراع – في الوقت المناسب. ولذلك، أود أن أغتنم هذه الفرصة لتشجيع الشركاء الدوليين على أن يكونوا أسخياء على غينيا – بيساو بتقديم الدعم المالي اللازم لإجراء الانتخابات على وجه السرعة. فالوقت عامل أساسي. وستكون مساهمات الشركاء أساسية في ضمان إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

وقد أعد مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو إلى جانب وزيرة شؤون المرأة والأسرة والتضامن الاجتماعي، منذ تشكيل الحكومة، برنامجا لتعزيز أداء الوزيرات الثماني، ودعم اتصالهن بالسكان ومناقشة مجالات برنامجية رئيسية في الإدارة العامة من منظور جنساني. وكذلك دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو شبكة للمجتمع المدني، بما في ذلك منظمات نسائية، في رصد الإصلاحات الرئيسية خلال فترة ما بعد الانتخابات والدعوة إليها.

لا تزال البيئة السياسية تؤثر سلبا على الأداء الاقتصادي للبلد والظروف المعيشية للسكان. ولا تزال حالة حقوق الإنسان تتأثر سلبا بالتوترات الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك القيود الموجهة المفروضة على الحرية والحريات المدنية. ويظل الحفاظ على هذه الحقوق أمرا بالغ الأهمية للحفاظ على السلام والاستقرار والتنمية في غينيا – بيساو.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يهدد السلام والأمن في البلد وخارجه. فحجز الشرطة القضائية لنحو ٨٦٩ ١ كيلو غراما من الكوكايين في ٢ أيلول/سبتمبر يؤشر إلى أن غينيا – بيساو لا تزال تشكل طريق عبور للاتجار بالمخدرات، ولكن كذلك إلى تزايد قدرة الشرطة القضائية على مكافحة هذه الآفة. ويعتبر التوقيع على مذكرة تفاهم بين غينيا – بيساو وغامبيا والسنغال في آب/أغسطس لمكافحة الاتجار

بالمخدرات والجريمة على امتداد حدودها جهدا جديرا بالثناء للتصدي للخطر العابر للحدود. إنني أناشد المجتمع الدولي تقديم الدعم المالي والتقني إلى حكومة غينيا – بيساو في مكافحتها الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة من أجل الحيلولة دون ضياع المكاسب التي تحققت حتى الآن.

وقد وضعت تدابير، عملا بالقرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩)، لخطة الأمم المتحدة الانتقالية للإغلاق المزمع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. وكخطوة أولى، أغلق أحد المكاتب الإقليمية وسيتبع ذلك إغلاق المكاتب الإقليمية الثلاثة المتبقية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر من هذا العام. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت هياكل تنسيق من أجل الإشراف على الانتقال والتخطيط له في بيساو وفي المقر.

والعمل جار على وضع خطة الأمم المتحدة الانتقالية، بما في ذلك خطة مبدئية لإجراء خفض تدريجي. وسيشرع في تنفيذ انتقال كامل النطاق يبدأ بتنسيق وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والسلطات الوطنية بعد الانتهاء من الانتخابات الرئاسية. وقد انخرط وجود الأمم المتحدة في غينيا – بيساو كذلك في اتصالات مع الحكومة بشأن النقل التدريجي للمهام المتبقية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل التي صدر بها تكليف إلى مكتب الأمم المتحدة القطري وغيرها من الشركاء.

وقد تم التخطيط لرفع مستوى التعاون مع الحكومة، لا سيما بعد الانتخابات الرئاسية، مع وصول الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام، السيدة روسيني سوري – كوليبالي إلى بيساو، اعتبارا من ٥ أيلول/سبتمبر. وفي ذات الوقت، بدأ مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل بالفعل في تعزيز ترتيباتهما لتبادل المعلومات وزاد الممثل الخاص شمباس من تعاونه مع المكتب المتكامل بشأن العملية السياسية، وقد زار بيساو مرتين هذا العام.

إن ٢٠١٩ عام محوري لغينيا – بيساو من حيث اغتنام الفرصة لإنهاء الدورة المتكررة لعدم الاستقرار التي أعاقت تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية على مدى عقود من الزمن. فالمخاطر المتمثلة في المزيد من عدم الاستقرار في الفترة المفضية إلى الانتخابات الرئاسية عالية، مع الصراعات السياسية وضعف الآفاق الاقتصادية للسكان. ولا يمكن المبالغة في التأكيد على دور الجهات الفاعلة السياسية الوطنية في كفالة الاستقرار. ويجب أن تراعي جميع الجهات الفاعلة الوطنية واجباتها تجاه شعب غينيا – بيساو والحاجة إلى تجاوز المصالح الفردية والحزبية الضيقة.

ويجب بذل كل الجهود لضمان إجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية وسلمية في وقتها. وينبغي لكل من الحكومة والمجتمع الدولي أن يفيا بالتزامهما بتوفير الموارد اللازمة لإجراء الانتخابات. وستظل الإصلاحات المؤسسية الرئيسية، بما في ذلك الاستعراض الدستوري، على المدى الأبعد، تشكل أهمية بالغة في توطيد استقرار البلد. ويظل التعاون بين جميع فروع السلطة في المجلس الشعبي الوطني حيويا في تمهيد الطريق لعملية إصلاح شامل. وكذلك ستكون المشاركة المستمرة للشركاء الدوليين أمرا ذا أهمية حاسمة لمرافقة غينيا – بيساو في طريقها نحو الاستقرار الدائم.

وأود أن أختتم بياني بالثناء على الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على دورها القيادي والثابت في ضمان الاستقرار في غينيا – بيساو، بما في ذلك الإبقاء على بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، على الرغم من التحديات الأمنية الأخرى التي تواجه المنطقة. كما أعرب عن خالص تقديري لجميع الشركاء، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي، على إسهامهم القيم في جهود تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فييرا.

السيد فييرا (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي لمخاطبة مجلس الأمن بصفتي رئيسا للجنة بناء السلام – تشكيلة غينيا – بيساو. كما أشكر الأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا على إحاطتها الشاملة اليوم.

تواجه غينيا – بيساو لحظة حاسمة في طريقها لتوطيد الديمقراطية وتعزيز مؤسساتها. وعلى الرغم من جميع الصعوبات، أجريت الانتخابات التشريعية بنجاح في آذار/مارس. والبلد الآن يحضر لانتخابات رئاسية تقرر إجراؤها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، مع جولة ثانية، إذا لزم الأمر، متوقعة في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وسيشكل الانتقال السلمي للسلطة إنجازا تاريخيا لشعب غينيا – بيساو. ولذا فإن الدعم الثابت من المجتمع الدولي مهم جدا في هذا المنعطف المهم.

أرحب بتعيين السيدة روسيني سوري – كوليبالي مؤخرا ممثلة خاصة جديدة للأمين العام ورئيسة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. لقد أتيحت لي الفرصة بالفعل لإجراء تبادل مثمر وودي معها، أعدت التأكيد فيه على استعداد لجنة بناء السلام لدعم مهمتها.

وتتابع تشكيلة لجنة بناء السلام عن كثب الحالة السياسية في غينيا – بيساو وعملية التخطيط لانتقال مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وخفضه التدريجي، وفقا لما نص عليه القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩) المعتمد في ٢٨ شباط/فبراير. وخلال آخر اجتماع عقدته التشكيلة في ٦ أيار/مايو، تلقت معلومات مستكملة من السيد خوسي فييغاس فيلو، الذي كان حينئذ الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ومن السيد تانو كوني، المراقب الدائم عن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لدى الأمم المتحدة.

وفي أعقاب ذلك الاجتماع، أصدرت لجنة بناء السلام بيانا يدعو الأطراف السياسية المعنية في غينيا – بيساو إلى مواصلة التزامها باتفاق كوناكري، مؤكدا على الحاجة الماسة إلى تعيين رئيس للوزراء ومشددا على أهمية إجراء انتخابات رئاسية شفافة وسلمية وذات مصداقية في عام ٢٠١٩، وفقا لدستور غينيا – بيساو.

وشُكلت الحكومة الجديدة بعد ثلاثة أشهر ونصف على إجراء الانتخابات، في أعقاب الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المعقود في ٢٩ حزيران/يونيه. وتثبت الجهود التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا دورها المحوري في دعم الاستقرار السياسي وتوطيد الديمقراطية في غينيا – بيساو. كما رحب أعضاء التشكيلة باستثمارات صندوق بناء السلام في غينيا – بيساو، لا سيما في سياق الانتخابات التشريعية والخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وشددوا على أهمية استمرار مشاريع الصندوق الجارية التي تروم تمكين النساء والشباب، لا سيما في مجالات تعزيز مشاركتهم في أنشطة الدعوة السياسية واتخاذ القرارات وتسوية النزاعات والحفاظ على السلام. وأخيرا، أثنوا على العمل الهام الذي قام به الممثل الخاص للأمين العام آنذاك، خوسي فييغاس فيلو، وموظفي مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

لقد استمعنا اليوم إلى الأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا وهي تعرض تقرير الأمين العام (S/2019/664). وترحب لجنة بناء السلام بالتقرير ونوه بفريق مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو وقيادته، فضلا عن إدارة بناء السلام

والشؤون السياسية، على دعمهم لجهود البلد في مجال بناء السلام وعلى التقدم المحرز في التخطيط للخفض التدريجي للبعثة.

وترحب لجنة بناء السلام بتعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة جديدة بعد ذلك. وإذ نحيط علما بتعيين ١١ امرأة في الحكومة، نشجع على مواصلة إحراز التقدم نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين وتقدم مماثل في الهيئات الأخرى. كما نشجع السلطات الوطنية في غينيا – بيساو وأبناء شعبها على ضمان إجراء انتخابات رئاسية شفافة وسلمية وذات مصداقية. ونشكر الشركاء الدوليين الذين يقدمون الدعم المالي اللازم لهذا الاقتراع، ونشجع الشركاء على النظر في تقديم المزيد من التبرعات. وكما قلت، سيمثل ذلك معلما على الطريق نحو تحقيق الاستقرار في غينيا – بيساو.

وأود أن أسلط الضوء على بعض العناصر الرئيسية من التقرير التي تتعلق على نحو خاص بجدول أعمال بناء السلام.

وفي هذا الصدد، أرحب بالعمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في دعم المشاركة الفعالة للمرأة في الشؤون الوطنية ضمن إطار خطة المرأة والسلام والأمن. وقد تعاون مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو مع فريق الأمم المتحدة القطري وصندوق بناء السلام في المساهمة في تعزيز المشاركة الفعالة للمرأة في مشاورات المجتمع المدني وجهود التيسير، مما ساعد على تشجيع الحوار السياسي في غينيا – بيساو.

ولا تزال المشاريع الممولة من صندوق بناء السلام تؤدي دورا حاسما في دعم عمليات تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي في غينيا – بيساو. وفي إطار حافظة صندوق بناء السلام، التي تتألف من ١٠ مشاريع بقيمة دولار ١٠,٩ ملايين دولار، دعم مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وفريق الأمم المتحدة القطري تنفيذ مبادرات متعاضدة، بما في ذلك مبادرات تتعلق بالحوار والمصالحة الوطنية وتعزيز العدالة وقطاع وسائط الإعلام.

وساهمت هذه المشاريع في إجراء انتخابات تشريعية أكثر شمولية وتشاركية في آذار/مارس عن طريق توفير التدريب الانتخابي للمرشحين من النساء والشباب، ودعم رصد الانتخابات من جانب مراقبين محليين بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، وتمكين وسائط الإعلام من إنجاز تقارير تتسم بقدر أكبر من الموضوعية والحياد بشأن الانتخابات، وتمويل برامج إذاعية مباشرة بشأن الاجتماعات بين الجمهور والمرشحين السياسيين.

وفيما يتعلق بإعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وخفضها التدريجي، فإن لجنة بناء السلام تحيط علما بالتوجيهات الصادرة عن مجلس الأمن في القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩) المؤرخ ٢٨ شباط/فبراير. وفي مناقشتنا في اجتماع ٦ أيار/مايو، شجع بعض أعضاء لجنة بناء السلام المرونة فيما يتعلق بإعادة تشكيل، مشيرين إلى ضرورة الإبقاء على الشكل الحالي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو إلى حين انتهاء الانتخابات الرئاسية. وقُدم اقتراح للنظر في الممارسات الجيدة الماضية، بما في ذلك إمكانية دعم وضع خطة لبناء السلام، كما حدث أثناء الخفض التدريجي للبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كأداة لدعم البلد بعد الخفض التدريجي لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وأؤكد من جديد استعداد لجنة بناء السلام لدعم ممارسة إعادة التشكيل العملية وتقديم مشورة محددة وفي الوقت المناسب إلى مجلس الأمن في هذا الصدد. كما أشكر صندوق بناء السلام على التزامه بمواصلة دعم المبادرات الرئيسية لضمان عدم معالجة الأولويات الجارية في مجال بناء السلام التي تدعمها البعثة.

إن الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر ستكمل الدورة الانتخابية في غينيا – بيساو. ونتوقع أن يمكن ذلك

السلطات الوطنية وأبناء شعب غينيا – بيساو من تركيز اهتمامهم على الخطة الإنمائية الوطنية وتنفيذ الإصلاحات الواردة في اتفاق كوناكري. وفي هذا الصدد، ستواصل لجنة بناء السلام العمل بوصفها منبرا لتمكين البلد من حشد الدعم الدولي، بما في ذلك من أجل تنفيذ البرامج الإنمائية المحددة في الخطة الإنمائية الاستراتيجية للحكومة للفترة ٢٠١٥-٢٠٢٥، المعروفة باسم ”تيرا رانكا“. كما ستواصل لجنة بناء السلام دعم المجتمع الدولي، بالتشاور مع الحكومة، في النظر في سبل تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية على تحقيق أهداف بناء السلام والتنمية.

وأعتزم أيضا زيارة غينيا – بيساو في تشرين الأول/أكتوبر لإجراء حوار مع الحكومة وأصحاب المصلحة المحليين. وسَيُنَاقشُ هدف وجدول أعمال الزيارة مع الممثل الخاص للأمين العام وأعضاء لجنة بناء السلام، وفقا للممارسة المعتادة. وسأطلع مجلس الأمن على التقرير عن زيارتي، وفقا للدور الاستشاري للجنة بناء السلام لدى مجلس الأمن.

ومرة أخرى، أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن. وأتطلع إلى استمرار تعاوننا في دعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أشكر السيد فييرا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يرحب وفد بلدي بعقد هذه الإحاطة بشأن التطورات في الحالة في غينيا – بيساو ويشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، والسفير ماورو فييرا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الممتازتين.

وترحب كوت ديفوار بالتقدم الذي أحرزته سلطات غينيا – بيساو في حل الأزمة، لا سيما إجراء انتخابات تشريعية سلمية في ١٠ آذار/مارس، وتعيين رئيس للوزراء وتشكيل حكومة جديدة في ٣ تموز/يوليه. ويلاحظ وفد بلدي أيضا بارتياح قرار الرئيس خوسي ماريو فاز في ١٨ حزيران/يونيه المتعلق بتحديد موعد إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

هذه التطورات الإيجابية نتيجة للحوار المستمر والقوي بين أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو. كما يعود الفضل في تحقيقها لدعم المجتمع الدولي، لا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد ظلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ثابتة في دعمها للعملية السياسية الجارية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على ثبات دعوتها جميعَ الأطراف المعنية إلى احترام الالتزامات التي أبرمتها بمحض إرادتها في إطار اتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من أجل حل الأزمة السياسية في غينيا – بيساو.

على الرغم من التقدم المشجع المحرز في الأشهر الأخيرة، لا تزال الحالة الاجتماعية والسياسية والأمنية هشةً، كما يتضح من عودة التوترات قبل أسابيع قليلة من الانتخابات الرئاسية. ولذلك فإن بلدي يحث جميع الأطراف الفاعلة السياسية في غينيا – بيساو على توحيد القوى لتنظيم انتخابات رئاسية موثوقة وسلمية وشاملة للجميع في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر باعتبارها خطوة حاسمة نحو اختتام الدورة الانتخابية والحفاظ على الإنجازات التي تحققت في عملية حل الأزمة. وينبغي أن يحظى الالتزام الثابت من الجهات الفاعلة المحلية بشق الطريق نحو تحقيق السلام والاستقرار بالدعم من المجتمع الدولي والشركاء الإنمائيين الذين يجب أن يعززوا مستوى التعبئة بخصوص غينيا – بيساو.

فيما يتعلق بأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ترحب كوت ديفوار بدعم البعثة للحوار السياسي وعملية المصالحة الوطنية وتنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، تلاحظ الوقف النهائي لأنشطة المكتب الإقليمي

في بوباك في ٢١ حزيران/يونيه، مما شكل نقطة البداية لإغلاق جميع المكاتب الإقليمية بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر، وفقا للقرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩). وبالإضافة إلى ذلك، يرحب بلدي بعملية التخطيط للانتقال الجارية وتشجع سلطات غينيا – بيساو على اغتنام هذه الفرصة لتعزيز تعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بهدف ضمان ملكية الأنشطة التي ستُنقل مسؤوليتها إلى البلد وتحسين إدارة الإصلاحات المؤسسية عقب الانتخابات.

تؤكد كوت ديفوار من جديد دعمها الكامل للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وترحب بقرارهم الذي اتُخذ في مؤتمر القمة الـ ٥٥ لرؤساء الدول والحكومات في ٢٩ حزيران/يونيه، بتمديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو حتى نيسان/أبريل ٢٠٢٠. وتحثهم كوت ديفوار على زيادة أوجه التآزر في دعم تنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويعرب بلدي أيضا عن تقديره للسيد خوسيه فيغاس فيلو، الممثل الخاص للأمين العام في غينيا – بيساو المنتهية ولايته، وموظفي مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ومكتب فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل على التزامهم بتحقيق السلام والاستقرار في غينيا – بيساو.

وفي الختام، تكرر كوت ديفوار دعوتها جميع الأطراف السياسية الفاعلة في غينيا – بيساو إلى إعطاء الأولوية للحوار كوسيلة لتسوية خلافاتها السياسية، والمشاركة بحزم في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تعزيز التوصل إلى حل دائم للأزمة.

السيد ميفيان مياغا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): تعرب غينيا الاستوائية بارتياح وحماسة كبيرين عن ترحيبها بالدعوة إلى عقد هذه الجلسة، التي تتيح لنا المجال مرة أخرى لتحليل وجهات النظر وتبادلها بشأن الحالة في غينيا – بيساو. ويود وفد بلدي أن يشكر الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، السيدة بينتو كيتا، والسفير فييرا على إحاطتيهما الشاملتين والمفيدتين. ونرحب أيضا بحضور السفير دا سيلفا في هذه الجلسة.

إن هذه السنة مهمة لغينيا – بيساو من حيث انتقالها بسرعة من الأزمة السياسية والمؤسسية الراهنة إلى مرحلة توفر فرصا لتعزيز التحول السياسي والاقتصادي في البلد. وأرحب مرة أخرى بالسير السلمي للانتخابات التشريعية في آذار/مارس، وأثني على شعب غينيا – بيساو الذي أبدى شعورا كبيرا بالمسؤولية وأظهر احتراما للقيم المدنية. وتلك انتخابات خاضها ٢١ حزبا سياسيا وصوّت فيها أكثر من ٠٠٠ ٧٦٠ ناخب – يمثلون ٨٥ في المائة من الناخبين. وتجلت المشاركة المدنية للسكان تماما في الأرقام اللافتة للنظر والمشجعة لأي عملية سياسية. ونرحب بنتائج الانتخابات والعمل الذي تقوم به اللجنة الانتخابية الوطنية، التي كفلت، ببقائها متسمة بالشفافية طوال العملية، أن النتائج موثوقة ولا تؤدي إلى وقوع حوادث بعد الانتخابات.

من المعروف جيدا أن الانتخابات اتسمت بالأهمية البالغة لإنهاء الجمود السياسي الذي شهده البلد منذ عام ٢٠١٥، ولتمهيد الطريق أمام عملية إرساء الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السلام والانتعاش الاقتصادي. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي الثناء على مشاركة المرأة على نطاق واسع وبأعداد غفيرة في العملية الانتخابية. ولم يسبق قطّ أن شهد البلد عبر تاريخه عددا أكبر من النساء المرشحات أو الناخبين. وتتجسد الأهمية التي أولتها السلطات للمرأة في تشكيلة الحكومة الحالية إذ تمثل النساء ٣٥,٤٨ في المائة من أعضائها. ويمثل هذا خطوة هامة إلى الأمام في مجال المساواة بين الجنسين ويجعل غينيا – بيساو أول بلد في منطقة غرب أفريقيا لديها حكومة شاملة للجميع

ومتوازنة، مما يتيح لكلا الجنسين الفرصة لعرض قدراتهما على تحسين الأحوال المعيشية للسكان.

غير أن الانتخابات التشريعية مثلت الخطوة الأولى لتحقيق هذه الأهداف، كما تم التأكيد عليه في الفقرة السابعة عشرة من ديباجة القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩)،

”ينبغي لجميع الجهات صاحبة المصلحة في غينيا – بيساو أن تعمل على ضمان الاستقرار على المدى القصير والمتوسط والطويل بأن تبدي التزامها نحو ذلك بوضوح وأن تجري حوارا سياسيا حقيقيا وشاملا للجميع بهدف تهيئة الظروف المواتية لإيجاد حلول قابلة للتطبيق ومستدامة للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعسكرية التي يواجهها البلد، تيسيراً لتنفيذ الإصلاحات الرئيسية وتعزيز مؤسسات الدولة.“

وينبغي أن يتحول توطيد هذه الإنجازات من خلال تحقيق الاستقرار في البلد إلى مسؤولية من مسؤوليات الحكومة الجديدة والتزامها بتنظيم انتخابات ذات مصداقية وحرة ونزيهة وسلمية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أنه، كما كان الحال مع الانتخابات التشريعية، تمثل التعبئة الدولية عنصرا أساسيا في نجاح الانتخابات الرئاسية من أجل ضمان تخصيص التمويل اللازم لإنجاز سلس للعملية الانتخابية. وبالأمس تحديدا التقت في غينيا – بيساو بعثةُ التقييم التابعة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مع رئيس الوزراء أريستيديس غوميز لمناقشة هذه المسألة. ولذلك، نشجع جميع شركاء وأصدقاء غينيا – بيساو على عدم ادخار أي جهد لبلوغ تلك الغاية والوفاء بالتزاماتهم.

تماشيا مع البيان الصحفي الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والمؤرخ ١١ حزيران/يونيه، تعرب غينيا الاستوائية عن قلقها البالغ إزاء الاتجاه المتنامي للجرائم المتصلة بالمخدرات في غينيا – بيساو، التي لا تزال تشكل أحد الشواغل الأمنية الرئيسية وتسهم في استمرار عدم الاستقرار في البلد. وفي هذا الصدد، ينبغي لحكومة غينيا – بيساو تعزيز القوانين الوطنية من أجل تحسين مكافحة الجرائم المتصلة بالمخدرات. وفي هذا الصدد، نقدر تقديرا عاليا الجهود المشتركة التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، والشرطة القضائية والحرس الوطني، والتي أدت إلى حرق أكثر من ١,٨ طن من الكوكايين تمت مصادرتها في ٢ أيلول/سبتمبر، قبل ثلاثة أيام. وكانت تلك أكبر عملية مصادرة للمخدرات في تاريخ البلد. ومن المؤكد أن غينيا – بيساو ليست دولة تروج فيها تجارة مخدرات. وللأسف فقد تأثرت بتلك الظاهرة مثل غيرها من جميع الدول. وما زلنا نشيد بعزم الشرطة القضائية على احتواء المتجرين بالمخدرات.

وفيما يتعلق بإغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو بنهاية العام المقبل، فإن موقفنا يتسق تماما مع القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩) الذي يشدد على ضرورة ضمان نقل المهام والمسؤوليات من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل والشركاء الآخرين بطريقة تتسم بالكفاءة.

وأختتم بياني بالتشديد على أن غينيا – بيساو بلد غني بالتنوع البيولوجي والكثير من الموارد بالنظر إلى صغر حجمه نسبيا، وينبغي أن يسهّل ذلك إدارته. وللأسف، فإن استمرار المشاكل المؤسسية لفترة طويلة لا يساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية وضمان مستقبل مشرق لجميع مواطنيها.

وبوسع غينيا – بيساو أن تفخر بأن الانتخابات التي أجرتها قد حظيت بتأييد جميع المجتمعات الدولية والمحلية، ودائما ما تنشأ المشاكل بعد الانتخابات. وتكمن الصعوبة الحقيقية في إدارة فترة ما بعد الانتخابات. ولا ترغب حكومة بلدي أن ترى نتائج انتخابات متنازع عليها مرة أخرى في أعقاب الانتخابات الرئاسية المقبلة. ونأمل أن تُحترم أصوات المواطنين.

ومثلما شدد الأمين العام في تقريره (S/2019/664) فربما تتأثر الحالة الأمنية سلبا نتيجة لاستمرار التوترات السياسية في ظل تدهور البيئة الاجتماعية والاقتصادية التي تتسم في الوقت الراهن بالإضرابات ومطالب موظفي الخدمة المدنية التي طال أمدها. ونكرر دعوتنا إلى القوات المسلحة بالتزام الحياد إزاء العملية السياسية، وأن تعمل على حماية النظام الدستوري.

ولذلك السبب يعتزم السفير أناتوليو ندونغ مبا، بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢) بشأن غينيا – بيساو، زيارة غينيا – بيساو للمرة الثانية والأخيرة قبل الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر وقبل أيام فحسب من بدء الحملة الانتخابية.

السيد ميشون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بداية، أود أن أشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لشؤون أفريقيا، والسفير ماورو فييرا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للترحيب بالتطورات الإيجابية في غينيا – بيساو وأن أدعو الجهات الفاعلة في غينيا – بيساو إلى مواصلة جهودها الرامية إلى تعزيز التقدم الذي لا يزال هشا.

وترحب فرنسا على وجه الخصوص بعقد الانتخابات التشريعية في آذار/مارس بوصفها خطوة كبيرة إلى الأمام. وعلى الرغم من أن الوضع لا يزال هشا في مرحلة ما بعد الانتخابات، إلا أن السلوك المسؤول والجدير بالثناء من قبل جميع الجهات الفاعلة المدنية والعسكرية في غينيا – بيساو أدى إلى تهيئة بيئة مواتية للانتخابات.

فهذه التطورات مؤشر على فعالية الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي. وأود في ذلك الصدد أن أنوه بالدور الحاسم الذي تضطلع به المجموعة الخماسية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة – في تحقيق تلك النتائج. وأود أن أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على وجه الخصوص التي أتى التزامها السياسي والاقتصادي والعسكري الثابت أكله، ولا تزال مشاركة في دعم البلدان المجاورة. وأود أيضا أن أشدد على دور لجنة بناء السلام في ظل قيادة السفير فييرا، فضلا عن الصندوق التابع لها.

وقد أوفد مجلس الأمن بعثة إلى البلد في شباط/فبراير، شاركت في تنظيمها كوت ديفوار وغينيا الاستوائية. وقد اكتست تلك البعثة أهمية لأنها دليل على تأييد المجلس لإجراء الانتخابات في ظروف مواتية. وتبين تلك التطورات فعالية الأدوات التي نشرناها بصورة جماعية للتصدي لهذه الأزمة، بما فيها الجزاءات.

وإذ تبلغ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل عامها الأخير الآن، تعرب فرنسا عن دعمها الثابت للممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام في غينيا – بيساو، السيدة روسيني سوري – كوليبالي في جهودها الرامية إلى دعم الجهات الفاعلة في غينيا – بيساو وتنفيذ الخطة الانتقالية لمكتب الأمم المتحدة المتكامل المتفق عليها في المجلس.

وعلى الرغم من التقدم الذي ذكرته، لا يزال يجب تعزيز العملية السياسية في غينيا – بيساو. ومن الأهمية بمكان على وجه الخصوص أن تعقد الانتخابات الرئاسية في جو سلمي ووفقا لجدولها الزمني – الجولة الأولى في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر والجولة الثانية في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. والتقيد بالجدول الزمني الانتخابي ضروري لتجنب نشوء أزمة سياسية جديدة. ولذلك، فإننا نتوقع أن تواصل سلطات غينيا – بيساو حشد جهودها كاملة في الاستعدادات التقنية للانتخابات. وعلى وجه الخصوص، فإن من الأهمية بمكان ضمان مستوى تنظيم اللجنة الانتخابية الوطنية والتوصل فورا إلى توافق الآراء بشأن مراجعة القوائم الانتخابية. فمن المتوقع أن تغلق تلك الانتخابات الدورة الانتخابية. ونرى أن نجاحها شرط ضروري مسبق لضمان إحراز

التقدم على جبهة الجزاءات كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2019/664).

وبالإضافة إلى ذلك، فإن استعادة السلام والاستقرار الدائمين في غينيا – بيساو تتطلب إحراز تقدم في المجالات الأخرى. وأود أن أشير في ذلك الصدد إلى أهمية الإسراع بتنفيذ جميع الإصلاحات السياسية المنصوص عليها في اتفاق كوناكري لعام ٢٠١٦.

علاوة على ذلك، وكما لاحظ عدد من المتكلمين، فإن ومكافحة الجريمة المنظمة بشكل عام والاتجار بالمخدرات على وجه الخصوص تتطلب التزاما حازما من سلطات غينيا – بيساو والدعم المتواصل من المجتمع الدولي. ولا شك أن ضبط كمية كبيرة من الكوكايين مؤشرا مشجعا على ذلك الالتزام كما ذكرت السيدة كيتا.

وأخيرا، فإن إصلاح قطاع الأمن الذي بدأ بالفعل بدعم من المكتب المتكامل أمر أساسي. وبيّن التاريخ الحديث أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل في البلد بدون الإصلاح الشامل لقطاع الأمن.

ولذلك فإننا نمر بلحظة هامة للغاية. وينبغي أن نتمكن خلال الأسابيع المقبلة من التأكيد أن غينيا – بيساو تمضي حقا على الطريق المؤدي إلى تحقيق الاستقرار الدائم. ويكتسي الدور الداعم الذي من قبل بلدان المنطقة والمجتمع الدولي عموما وكذلك المجلس أهمية حاسمة في الفترة القادمة. وتؤكد فرنسا دعمها الكامل لجهود السلطات في غينيا – بيساو.

السيد سينغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، والسفير ماورو فييرا على إحاطاتيهما.

ونود بداية، أن نهنئ حكومة غينيا – بيساو على عقد انتخابات تشريعية سلمية في ١٠ آذار/مارس. ووفقا للمراقبين الدوليين والمجتمع المدني فقد اتسمت نتائجها بالنزاهة والمصداقية. ونرحب بتعيين رئيس الوزراء الجديد وتشكيل الحكومة الجديدة.

ونشيد بجهود الشركاء الدوليين: الاتحاد الأفريقي، الأمم المتحدة، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الاتحاد الأوروبي، ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، لما قدموه من دعم في التحضير للانتخابات الأخيرة. ويعتبر الاستقرار النسبي للبيئة الأمنية خلال هذه الفترة مؤشرا إيجابيا للخطوة التالية – إجراء الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر.

ونلاحظ أيضا أن عدم الاستقرار الاجتماعي – الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتوترات السياسية. ونود أن نحث جميع الأطراف المعنية على عدم التدخل بما يتيح تحقيق الأهداف ذات الأولوية. كما نحث الحكومة على ألا تألو جهدا من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن إطار سياسي يغطي جميع المسائل الانتخابية الرئيسية.

لا يزال الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية يشكلان تهديدا للاستقرار والأمن القومي في غينيا – بيساو. ونؤكد دعمنا لجهود مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو كشريك للحكومة، التي أظهرت التزامًا متجددًا بتحسين آلية الاستجابة الوطنية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجرائم ذات الصلة.

ونرحب أيضا بالتقدم المحرز في محاكمة المسؤولين عن العنف القائم على نوع الجنس والاشتباكات التي تغذيها المنازعات على الأراضي. ومع ذلك، لا يزال الإفلات من العقاب يثير انعدام الثقة في النظام القضائي والاستياء في صفوف السكان تجاه السلطات. ووضع حد للإفلات من العقاب وتعزيز نظام العدالة أمر أساسي لبناء مجتمع يسوده السلام والأمن في غينيا – بيساو.

وتثني الجمهورية الدومينيكية على جهود التدريب التي يضطلع بها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، فضلا عن إدماج المرأة في أفرقة المدافعين عن حقوق الإنسان، التي تشكل جزءا أساسيا من تعزيز مجتمع أكثر شمولا وأكثر إنصافا. وفي شباط/فبراير ٢٠١٩، قام المكتب المتكامل، بالتعاون مع الشبكة الوطنية للمدافعين عن حقوق الإنسان، بتدريب مدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم نساء في مناطق مختلفة من البلد. ويساعد هذا النوع من التدريب على زيادة الوعي بالبعد المتعلق بحقوق الإنسان في ميثاق تحقيق الاستقرار ومدونة قواعد السلوك والأخلاقيات الانتخابية للانتخابات التشريعية.

ويجب دعم صون السلام والاستقرار في غينيا – بيساو من خلال تعزيز حقوق الإنسان والتمسك بها.

السيدة فان فليبيرغ (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمينة العام المساعدة، السيدة بينتو كيتا، والسفير فييرا على إحاطاتيهما الشاملتين والمفصلتين عن الحالة في غينيا – بيساو.

ونود أن نركز اليوم على نقطتين: أولا، الحالة السياسية في غينيا – بيساو، وثانيا، مستقبل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

وترحب بلجيكا بنجاح إجراء الانتخابات التشريعية في آذار/مارس، بعد فترة قصيرة من الزيارة التي قام بها المجلس والتي مكنتنا من فهم التحديات التي تواجه البلد بصورة أفضل. ونرحب على وجه الخصوص بالمستوى الرفيع من المشاركة والتعبئة القوية للمرأة، وهي مؤشرات على الحيوية الديمقراطية للمجتمع في غينيا – بيساو.

وتعيين رئيس الوزراء والحكومة، ولا سيما الإعلان عن أن الانتخابات الرئاسية ستجري في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، أنباء مشجعة. وندعو الحكومة إلى اتخاذ التدابير اللازمة من أجل تنظيم انتخابات رئاسية ذات مصداقية وحرة ونزيهة وسلمية. إلا أن التوترات ومناخ عدم الثقة لا تزال من سمات المشهد السياسي. وهذا مصدر قلق بالنسبة لنا، إذ لا ينبغي أن نتغاضى عن حقيقة أن الاستقرار السياسي سوف يسهم في الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي ومكافحة أنشطة الاتجار. لقد حان الوقت لاضطلاع الأطراف الفاعلة السياسية الوطنية بدور إيجابي وبناء. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن نظام الجزاءات لا يزال مناسبا.

وفيما يتعلق بالمكتب المتكامل، نود أن نشير إلى أهمية احترام جميع الأطراف لجميع أحكام اتفاق كوناكري، وكذلك أهمية تنفيذ خريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وترى بلجيكا أنه من أجل كفالة انتقال بصورة منظمة لا بد من تجنب التسرع غير المبرر في المضي قدما إن كانت الأوضاع في الميدان ليست ملائمة. إن عملية الانتقال من وجود الأمم المتحدة لا تعني بأي حال أن المجتمع الدولي يتخلى عن غينيا – بيساو.

ولهذه الأسباب، فإننا ندعو إلى مشاركة أكبر من جانب الممثلة الخاصة للأمين العام ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وتعزيز الفريق القطري والموارد المقدمة إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

وفي المستقبل القريب، تدعو بلجيكا إلى العمل المنسق بين المكتب المتكامل والمجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الممثلين في غينيا – بيساو والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. كما أن المتابعة التي تضطلع بها تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام والدعم المقدم من صندوق بناء السلام هما أيضا من العناصر الهامة في هذا الفصل الجديد الذي سيبدأ في غينيا – بيساو.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم بلجيكا الكامل للممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة سوري – كوليبالي، في ممارسة مهامها.

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. كما نعرب عن تقديرنا لمقدمي الإحاطتين على مدخلاتهما الشاملة.

قبل كل شيء، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديرنا ودعمنا الكبير للممثل الخاص السابق، خوسيه فيغاس فيلو، وفريقه، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري في غينيا – بيساو، على جهودهم التي لا تكل في الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار في غينيا – بيساو.

سوف يقتصر بياني على نقطتين: الحالة السياسية والاتجار بالمخدرات في غينيا – بيساو.

وعلى الصعيد السياسي، يود وفدي أن يثني على حكومة غينيا – بيساو للتقدم الكبير الذي تحقق حتى الآن. وفي أعقاب الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس، تم تشكيل حكومة، وكذلك تعين رئيس وزراء جديد. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الانتخابات الرئاسية المقررة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تعتبر حاسمة الأهمية في مواصلة تحديد مسار الاستقرار في غينيا – بيساو. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نشيد بالإدماج الملحوظ للمرأة في الحكومة الجديدة، التي تشغل الآن ثمانية من ١٦ حقيبة وزارية وثلاثة من ١٥ منصب وزير دولة. علاوة على ذلك، نحث الأطراف على تناول الإصلاحات المنصوص عليها في اتفاق كوناكري.

وتود جنوب أفريقيا أن تشيد بالعمل الذي قامت به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي الأمم المتحدة والجهات المعنية الدولية وبالالتزام الثابت الذي أظهرته في الخروج من المأزق السياسي وما بذلته من جهود الوساطة. ونحث الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على مواصلة الحفاظ على هذا التقدم الجدير الترحيب؛ ودعم المجتمع الدولي في هذا الصدد يكتسي أهمية بالغة.

إن الحفاظ على الاستقرار الإقليمي في غينيا – بيساو شرط ضروري لمواصلة تحرير الأقاليم الهشة في المنطقة مثل مالي وغيرها من بلدان المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل وتعزيز السلام الأوسع نطاقا في القارة الأفريقية.

وإذ يواصل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو عملية التخفيض التدريجي، وفي ضوء الانتخابات الرئاسية الوشيكة، يجب أن نتحلي بالحكمة في نهجنا للتأكد من أننا لا نترك فراغا. ومن المهم الحفاظ على المكاسب التي حققها المكتب المتكامل بالشراكة مع الحكومة والهيئات الإقليمية.

وفيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمخدرات، تشيد جنوب أفريقيا بالعمل الذي يقوم به المنتدى الجديد لتنسيق الشراكة بشأن مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وبخاصة إدراك المهمة الهائلة التي يضطلع بها. وتؤيد جنوب أفريقيا دعوة الأمين العام المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم وكبح هذا الوباء. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار الإقليمية المترتبة على الطريق التجاري للاتجار غير المشروع بالمخدرات تثير القلق، إذ أنه يستخدم أيضا في الاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر. إن المصادرة التي تمت مؤخرا لشحنة متجهة إلى مالي تؤكد الحاجة الملحة إلى تقديم الدعم لكبح هذا الوباء. والأكثر إثارة للقلق هو أن الاتجار بالمخدرات يمكن أن يستخدم لتمويل وتأجيج الأنشطة الإرهابية في منطقة مضطربة بالفعل.

وأخيرا، فإن عقود من عدم الاستقرار السياسي قد جعلت من الصعب تنفيذ سياسة عامة؛ وبناء على ذلك، فإن مستوى التنمية البشرية لا يزال منخفضا في غينيا – بيساو. والأكثر

مدعاة للقلق هو الأثر السلبي على الشباب في غياب الظروف الاجتماعية والاقتصادية المواتية، حيث قد تزدهر عمليات التعبئة للأنشطة الإرهابية نتيجة لذلك. ولذلك لا بد لنا، كمجتمع دولي، من مضاعفة جهودنا لدعم استمرار السلام في غينيا – بيساو مع دعم طموحات الاتحاد الأفريقي وجهوده الرامية إلى إسكات صوت المدافع.

السيد وو هايتاو (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد استمعت الصين باهتمام للإحاطتين اللتين قدمهما كل من مساعدة الأمين العام كيتا والسفير فييرا. وتحيط الصين علما بتقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو (S/2019/664).

كما تابعت الصين عن كثب تطورات الحالة في غينيا – بيساو. وكما ورد في تقرير الأمين العام، سيكون ٢٠١٩ عاما محوريا بالنسبة للحياة السياسية والاجتماعية في غينيا – بيساو. فقد أجريت الانتخابات التشريعية بنجاح في آذار/مارس. وفي تموز/يوليه، تولى رئيس الوزراء الجديد مهام منصبه ونجح في تشكيل حكومة جديدة. وفي ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، ستجري غينيا – بيساو انتخابات رئاسية. ويحدونا الأمل في أن تبذل جميع الأطراف في غينيا – بيساو جهودا متضافرة لكفالة إجراء الانتخابات بسلاسة وفي موعدها المحدد. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل تقديم الدعم التقني والمالي واللوجستي للأعمال التحضيرية للانتخابات بناء على احتياجات حكومة غينيا – بيساو.

وتقدر الصين جهود الوساطة التي تبذلها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المنطقة لتعزيز العملية السياسية في غينيا – بيساو. ويجب على جميع الأطراف في غينيا – بيساو أن تعمل من أجل المصالح الطويلة الأجل للبلد وشعبه ولإرساء الثقة المتبادلة من خلال الحوار والتشاور وبناء توافق في الآراء وحل الخلافات وتوطيد التقدم الإيجابي المحرز في العملية السياسية وإجراء تحضيرات سليمة للانتخابات الرئاسية والالتزام بتحسين مستويات المعيشة وتعزيز تنمية مستمرة في البلد.

لقد ظلت الصين دائما تدعم البلدان الأفريقية في حل المشاكل الأفريقية بالطرق الأفريقية وظلت تدعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان المنطقة في مواصلة الاضطلاع بدور بناء في تعزيز الاستقرار والتنمية في غينيا – بيساو وتنفيذ اتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ذات النقاط الست. وندعو وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، مثل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل وفريق الأمم المتحدة القطري، إلى تعزيز التنسيق والتعاون وتقديم مساعدة محددة الأهداف إلى غينيا – بيساو على أساس احترام سيادتها وإرادتها.

إن التنمية هي الأداة الرئيسية لحل جميع المشاكل. والصين تدعم شعب غينيا – بيساو بقوة في تلمس مسار تنمية يتلاءم مع ظروفه الوطنية وقد ظلت دائما تحترم خياراته المستقلة. وقد أسهم التعاون بين الصين وغينيا – بيساو في مجالات الزراعة والصحة والرعاية الطبية، في إطار منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا ومنتدى التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين والبلدان الناطقة بالبرتغالية، إسهامات إيجابية في جهود غينيا – بيساو من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي وتخفيف حدة الفقر والتنمية.

وتقف الصين على أهبة الاستعداد للعمل مع المجتمع الدولي لمواصلة أداء دور إيجابي في تعزيز الاستقرار الدائم والتنمية في غينيا – بيساو وغرب أفريقيا.

السيد كلاي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى مساعدة الأمين العام كيتا والسفير فييرا على إحاطتيهما اليوم، اللتين قدمتا تقييما متفائلا بصورة عامة

لمسار غينيا – بيساو السياسي. إن المملكة المتحدة تشاطرهما هذا التفاؤل الحذر.

فقد شكل النجاح في إجراء الانتخابات التشريعية في آذار/مارس، وما تبع ذلك من تعيين لرئيس للوزراء وتشكيل حكومة، خطوات هامة إلى الأمام ونحن نشيد بسلطات غينيا – بيساو وشعبها على هذا التقدم. إن إقبال الناخبين في الانتخابات التشريعية الذي بلغت نسبته ٨٥ في المائة يمثل إشارة رائعة إلى التزام شعب غينيا – بيساو بمستقبل ديمقراطي لبلدهم.

وتتمثل الخطوة التالية في الانتقال السياسي في غينيا – بيساو في الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر. ونأمل في أن نرى البلد يستفيد من الزخم الإيجابي الذي نتج عن الانتخابات التشريعية التي أجريت في وقت سابق من هذا العام. وتلاحظ المملكة المتحدة التحديات التي حددتها مساعدة الأمين العام كيتا اليوم وتدعو جميع الأطراف السياسية المعنية في غينيا – بيساو إلى وضع المصلحة الوطنية للبلد أولا وإلى أن تضطلع بدورها في إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفي موعدها وشاملة للجميع وذات مصداقية.

وقد شعرنا بالتشجيع، شأننا في ذلك شأن أعضاء المجلس الآخرين، أن شهدنا سن قانون جديد للتكافؤ بين الجنسين بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفي مجالات صنع القرار، يشترط تمثيل المرأة في الانتخابات بنسبة ٣٦ في المائة كحد أدنى. إننا نحث الأحزاب السياسية في غينيا – بيساو على الالتزام بهذا القانون. فمن شأن حكومة أكثر تنوعا أن تكون أقوى وأكثر استقرارا. كما نثني على رئيس الوزراء غوميز لتقسيمه الحقائب الوزارية في حكومته بالتساوي بين الرجال والنساء ويشجعنا أن نرى هذا القانون ينتقل إلى مؤسسات وطنية أخرى في غينيا – بيساو.

ونلاحظ في تقرير الأمين العام (S/2019/696) السلوك الجدير بالثناء لجيش غينيا – بيساو خلال السنوات التي أعقبت انقلاب عام ٢٠١٢. وإذا ما أجريت الانتخابات الرئاسية في الموعد المحدد لها في تشرين الثاني/نوفمبر بطريقة حرة ونزيهة، وريثما يتم تنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية على النحو المبين في اتفاق كوناكري وخريطة طريق الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لحل الأزمة السياسية في غينيا – بيساو، فإن المملكة المتحدة ستكون مستعدة لمراجعة تدابير الجزاءات المفروضة حاليا بموجب القرار ٢٠٤٨ (٢٠١٢).

وتقدر المملكة المتحدة الدور الداعم الذي يضطلع به في غينيا – بيساو كل من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو ولجنة بناء السلام وفريق الأمم المتحدة القطري وهيئات الأمم المتحدة ومكاتبها الأخرى والذي ساعد في تهيئة بيئة سياسية أقوى وأكثر شمولا. ونرحب بتعيين الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام، السيدة سوري – كوليبالي، ونقدم لها دعمنا الكامل في الاضطلاع بولايتها.

كما تشيد المملكة المتحدة بالدور الرئيسي الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في مساءلة الجهات السياسية المعنية في غينيا – بيساو. ونحن على ثقة من أن الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ستظل منخرطة ويقظة فيما تعد غينيا – بيساو لإجراء انتخاباتها الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر، وطوال مدة تنفيذ اتفاق كوناكري.

وكذلك نرحب بالخطوات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو حتى الآن في إطار التحضير للانتقال، ونشير إلى أن هذه الخطوات تشكل انعكاسا إيجابيا للتقدم السياسي المحرز في غينيا – بيساو. ولا تزال المملكة المتحدة تعتقد أن كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠ هو موعد نهائي واقعي لسحب مكتب الأمم المتحدة المتكامل من غينيا – بيساو. غير أننا على استعداد لمراجعة هذا الموقف في حال نشأ تهديد جدي للسلام والاستقرار. ويحدونا أمل صادق

في أن لا ينشأ مثل هذا التهديد وأن يظل للشعور المشترك بالتفاؤل الذي سمعناه اليوم ما يبرره تبريرا جيدا.

ومن الضروري، إذ يستعد المكتب المتكامل للانسحاب من غينيا – بيساو وتسليم المسؤوليات الرئيسية لفريق الأمم المتحدة القطري ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، أن تواصل الأطراف السياسية المعنية الانخراط بشكل إيجابي مع المساعي الحميدة للأمم المتحدة وتستمر في التزامها باتفاق كوناكري حتى يتم تنفيذه بالكامل. وفي ذلك السياق، نرحب بجهود مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل الرامية إلى زيادة مشاركته في غينيا – بيساو قبل مغادرة المكتب المتكامل.

ويحدونا الأمل في إمكانية الحفاظ على التقدم السياسي الذي حققته غينيا – بيساو في السنوات الأخيرة لانتشال البلد من ماضيه والولوج به إلى مستقبل أقوى وأكثر استقرارا وأكثر ديمقراطية. وتقع المسؤولية الرئيسية عن تنفيذ هذا الأمر على عاتق حكومة غينيا – بيساو. وستواصل المملكة المتحدة، إلى جانب المجتمع الدولي، رصد الحالة عن كثب والعمل مع الحكومة لدعم هذا الهدف.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مساعدة الأمين العام، السيدة بينتو كيتا، ورئيس تشكيلة لجنة بناء السلام، السفير ماورو فييرا، على إحاطتيهما الشاملتين والزاخرتين بالمعلومات.

وقد أسعدني أن أسمع عن التطورات الإيجابية في غينيا – بيساو، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2019/664). فقد أحرز تقدم كبير على الجبهة السياسية في غينيا – بيساو، بما في ذلك إجراء الانتخابات التشريعية وتعيين رئيس الوزراء. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال الحالة الأمنية العامة في غينيا – بيساو مستقرة نسبيا. ويحدونا الأمل في أنه يمكن الحفاظ على هذه البيئة المواتية، لا سيما قبل الانتخابات الرئاسية المقبلة، المقرر إجراؤها خلال شهرين. وأود أن أعيد تأكيد ثلاث نقاط ذات صلة.

أولا، إن الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في تشرين الثاني/نوفمبر من هذا العام مهمة أهمية بالغة. فلا بد لجميع الجهات المعنية في غينيا – بيساو أن تسهم إسهاما إيجابيا في التمكين من إنجاز الدورة الانتخابية في أجواء سلمية وفي مواعيدها. غير أنه من المهم ملاحظة أن هذه ليست سوى خطوة واحدة ينبغي أن تمهد السبيل للتغلب على المهمة التي تنتظرنا. ولا بد من المحافظة على الإرادة السياسية التي أبدتها جميع الأطراف حتى الآن لمواصلة تنفيذ الإصلاحات الرئيسية، بما في ذلك مراجعة الدستور والقانون الانتخابي والقانون المتعلق بالأحزاب السياسية. فهذه شروط أساسية لكي تتمكن غينيا – بيساو من تكريس اهتمامها لكفالة تحقيق الاستقرار والتنمية في الأجل الطويل لما فيه صالح شعبها.

وهذا يقودني إلى نقطتي الثانية – التنمية الاجتماعية والاقتصادية. فكما قال رئيس الوزراء أريستيديس غوميز، يجب على الحكومة أن تركز على تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ خطة تيرا رانكا. وكما يشير الاسم تيرا رانكا، نأمل في أن تعطي الخطة الإنمائية الاستراتيجية جميع سكان غينيا – بيساو فرصة للبدء من جديد. ونثني على الشركاء الذين تعهدوا بدعم هذه الخطة، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم غينيا – بيساو، ليس في تنميتها الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا في معالجة التحديات المختلفة، بما في ذلك تعزيز حقوق الإنسان ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ثالثا، تدعم إندونيسيا عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو وتنفيذ أولوياته المقررة، وتثني على ذلك. وقد اضطلعت البعثة، الموجودة في البلد منذ عام ٢٠١٠ بمهام هامة، منها تشجيع الحوار والمصالحة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية، وتدعيم قدرات الدولة.

ولذا فمن الضروري كفالة حدوث انتقال سلس إلى فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين عند انتهاء ولايتها في عام ٢٠٢٠. ونرحب بإنشاء فرقة العمل المعنية بالمرحلة الانتقالية، ونؤكد مجددا أهمية السيطرة الوطنية على العملية الانتقالية. كما نشيد بالدور الذي تقوم به لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، فضلا عن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، في دعم مختلف البرامج والمشاريع والمبادرات في غينيا – بيساو. ويحدونا الأمل في أن تتمكن من مواصلة القيام بدورها الحاسم، لا سيما بعد إغلاق المكتب.

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى إجراء الانتخابات الرئاسية وتنفيذ الإصلاحات الرئيسية لتحقيق الاستقرار والتنمية على المدى الطويل في غينيا – بيساو.

السيد المنيخ (الكويت): بداية، نتقدم بالشكر للسيدة بينتو كيتا، والسفير فييرا على إحاطتيهما القيمتين. والشكر موصول كذلك للممثل الخاص السابق للأمين العام في غينيا – بيساو، السيد خوسيه فيغاس فيليو على جهوده الحثيثة خلال فترة عمله كرئيس لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. وأهنئ كذلك السيدة روسيني سوري – كوليبالي على تعيينها الممثلة الخاصة للأمين العام في غينيا – بيساو، متمنين لها بالغ التوفيق والنجاح خلال الفترة القادمة، خاصة خلال مرحلة العملية الانتخابية وخطة انسحاب مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في عام ٢٠٢٠.

نحن على بعد شهرين من الانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في غينيا – بيساو في نهاية شهر تشرين الثاني/نوفمبر، والتي تعد مرحلة هامة لتحقيق الاستقرار في البلد على المدى الطويل. ونتطلع هنا لأن تكون انتخابات عادلة وشفافة وذات مصداقية، وضمن الإطار الزمني المحدد لها. فنجاح الانتخابات التشريعية في شهر آذار/مارس الماضي أثبت قدرة السلطات الوطنية على إجراء الانتخابات الرئاسية بنجاح، بدعم من المجتمع الدولي.

هناك العديد من الجوانب الإيجابية التي يمكن أن نشير إليها عندما نناقش تطورات الأوضاع في غينيا – بيساو مقارنة بالفترة الماضية التي كانت صعبة فيما يتعلق بتحقيق المتطلبات الأساسية التي دعا إليها اتفاق كوناكري، والذي لا يزال – دون شك – الخيار الأمثل لتحقيق الاستقرار إلى يومنا هذا، فقد شهدنا الاختتام الناجح لفترة رئاسية كاملة لأول مرة في غينيا – بيساو منذ ٢٥ عاما. وشهدنا كذلك إجراء انتخابات تشريعية ناجحة، وتشكيل حكومة جديدة، بالإضافة إلى جهود حثيثة بذلت بهدف مواجهة التهديدات التي يعاني منها البلد.

وأمام غينيا – بيساو خطوات هامة يجب اتخاذها خلال الفترة القادمة، خاصة قبل إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، أولها الانتخابات الرئاسية، ومن ثم إجراء الإصلاحات اللازمة وعلى رأسها الإصلاح الدستوري. وندعو السلطات في البلد إلى الاستفادة من الدعم المقدم من المكتب خلال الفترة القادمة لضمان إجراء الإصلاحات اللازمة وبناء قدرات الدولة استعدادا لانسحاب المكتب.

وعلى الرغم من الحالة الأمنية المستقرة، إلا أن هناك تحديات قائمة متعلقة بالجريمة العابرة للحدود الوطنية والاتجار بالمخدرات في البلد، وجميعها مظاهر خطرة تعاني منها المنطقة ككل. وتمت مناقشتها هنا في المجلس عدة مرات، أبرزها في شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي عندما تطرقنا إلى تأثير هذه التحديات على أمن غرب أفريقيا (انظر S/PV.8433). ولا يفوتني هنا الإشادة بالتزام الحكومة بمواجهتها. ونشيد بالدعم المقدم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لجهودهما

الحثيثة التي ساهمت في ضبط كميات هائلة من المخدرت في مناسبات مختلفة ومصادرتها.

ونثمن الدور المحوري الذي تقوم به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا – بيساو، من خلال سعيها الدائم والمستمر لدفع العملية السياسية في البلد، بالإضافة إلى دور بعثتها العسكرية المتواجدة هناك. وندعم جهودها في هذا الصدد، وكذلك الجهود الحثيثة التي يبذلها كل من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية.

ختاما، نرحب بالخطوات التي اتخذها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو استعدادا لإغلاق أبوابه في نهاية عام ٢٠٢٠. ونشيد بقراره بإنشاء فريق متكامل لترتيب عملية إغلاق المكتب. فنحن نؤمن بدور الأمم المتحدة ما بعد إغلاق المكتب، خاصة وأن غينيا – بيساو تمر بأوضاع اقتصادية صعبة في الوقت الحالي. ويجب على مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو تقديم الدعم بشكل مستمر بعد عام ٢٠٢٠، وذلك في العديد من المجالات الخاضعة لولايته. كما للجنة بناء السلام دور هام في هذا الإطار. ونرحب بالمشاريع التي يتم تمويلها من صندوقها. فدورها سيعزز جهود الاستقرار القائمة في البلد، لا سيما بعد إغلاق المكتب.

السيد ميسا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): نعرب عن تقديرنا لعقد هذه الجلسة، ونتوجه بالشكر للسيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، والسفير ماورو فييرا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما.

ونود أن نبدأ بإبراز التقدم السياسي المحرز في غينيا – بيساو، من قبيل إجراء الانتخابات التشريعية في ١٠ آذار/مارس بعد أكثر من ثلاث سنوات من الجمود السياسي، وتعيين رئيس للوزراء، وتشكيل حكومة جديدة. ونرحب بالمشاركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني والمرأة في تلك العملية، الأمر الذي أتاح، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، وضع مبادرات هامة، مثل مدونة قواعد السلوك والأخلاقيات الانتخابية.

كما ننوه بتحديد يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر موعدا لإجراء الانتخابات الرئاسية. ونحث السلطات في غينيا – بيساو على العمل دون تأخير على تنظيم هذه الانتخابات وإجرائها على أساس الدروس المستفادة وبالموارد اللازمة من أجل تعزيز تنفيذ اتفاق كوناكري، وتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية.

وفي هذا السياق، سيكون من المهم أن يواصل مكتب الأمم المتحدة مساعدة البلد على تنظيم الانتخابات، وفقا لأحكام القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩). كما يجب أن يكون المجتمع الدولي بأسره ملتزما بمعالجة الجوانب التقنية واللوجستية والمالية، والتشجيع على مشاركة المواطنين على نطاق واسع، بمن فيهم النساء والشباب على وجه الخصوص.

ومع ذلك يجب أن نضع في اعتبارنا أنه على الرغم من هذا التقدم المشجع، يجب أن تكون لدى السلطات الحكومية الإرادة السياسية القوية للمضي قدما نحو تحقيق السلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلد.

ونرى أنه من الضروري، أولا، مواصلة العمل بشأن عملية الإصلاح الدستوري، وتعزيز سيادة القانون، وإنشاء مؤسسات ديمقراطية شاملة، بما في ذلك إصلاح قطاع الأمن. ثانيا، يجب التصدي للتهديد المستمر الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في البلد، مع وضع استراتيجية متسقة لمكافحة الفساد. ثالثا، من الضروري تنفيذ الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تمس حاجة السكان إليها، الأمر الذي سيتيح استغلال الإمكانات الهائلة في مجالات الزراعة والتعدين وصيد الأسماك في البلد.

وتحقيقا لهذه الغاية، ستكون المشاركة الكاملة للسلطات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي والحفاظ على الاتساق السياساتي والتشغيلي بين مختلف الجهود والمبادرات والآليات المنتشرة في الميدان أمرا حاسما. وهذا مهم بشكل خاص في ضوء الانسحاب المقبل لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، الأمر الذي يتطلب نوعا جديدا من الشراكة مع الأمم المتحدة ليتسنى إطلاق عملية انتقالية ناجحة وشاملة للجميع. وفي ذلك السياق، نود أيضا أن نسلط الضوء على المشاريع التي يروج لها صندوق بناء السلام الذي يضطلع بدور أساسي في دعم عمليات تحقيق الاستقرار السياسي والمؤسسي في غينيا – بيساو، كما شدد السفير فييرا للتو.

ونؤكد على أهمية العمل الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة القطري بالتعاون مع لجنة بناء السلام والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الأفريقي وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي في الميدان لتعزيز النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والإدارة المستدامة للموارد والنهوض بسيادة القانون والحوكمة.

في الختام، أود أن أشكر السيد فيغاس فيليو على العمل الهام الذي قام به وأتمنى للسيدة روسيني سوري – كوليبالي كل النجاح في منصبها الجديد بصفتها الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو.

السيد ليفيتسكي (بولندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أشكر الأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا والسفير ماورو فييرا، ممثل البرازيل، على إحاطتيهما الشاملتين والمفيدتين جدا.

ونود أن نهنئ شعب غينيا – بيساو على إجراء انتخابات نزيهة وذات مصداقية وشاملة للجميع شهدت نسبة إقبال مرتفعة للناخبين وصلت تقريبا إلى ٨٥ في المائة. وقد كان ذلك أمرا مثيرا للإعجاب للغاية. ونرحب أيضا بارتفاع مستوى مشاركة الناخبات ولكننا نأسف في الوقت نفسه لانخفاض التنوع الجنساني في تشكيل البرلمان. ونشجع على مواصلة دعم المشاركة الفعالة للمرأة في الشؤون الوطنية ضمن إطار الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وفي الوقت نفسه، نشجع الأعضاء المنتخبين في البرلمان على مراعاة واجباتهم تجاه شعب غينيا – بيساو وعلى تجاوز المكاسب الفردية والحزبية من أجل المصالح الجماعية واستقرار بلدهم. ونذكر جميع الأطراف المعنية بأن تفادي حدوث مأزق جديد بشأن تقاسم السلطة بعد الانتخابات أمر ضروري لضمان الاستقرار على المدى الطويل.

وتحث بولندا السلطات في غينيا – بيساو على إجراء انتخابات رئاسية نزيهة وذات مصداقية وتعول على قيامها بذلك، وفقا لما أُعلن عنه في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بمساعدة اللجنة التوجيهية الرفيعة المستوى المعنية بالانتخابات التابعة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ولذلك، ندعو أصحاب المصلحة في غينيا – بيساو إلى توفير توجيه سياسي قوي وتولي قيادة العلمية الانتخابية ومضاعفة الاستعدادات التقنية اللازمة وتمكين هيئات إدارة الانتخابات من تنفيذ الحلول المناسبة لضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية في موعدها المقرر.

إن بولندا يساورها القلق إزاء غياب الإجراءات الكافية لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وهي مسائل أثارها عدد من الوفود ولا تزال تشكل تهديدا خطيرا للاستقرار والأمن الوطنيين. وفي السياق نفسه، فإن الحالة الاجتماعية – الاقتصادية ومناخ الاقتصاد الكلي المتضررين من عدم الاستقرار السياسي المستمر يبعثان على القلق على الرغم من منظور الاستثمار لعام ٢٠١٩. وفي ذلك الصدد، نؤمن بتفاني غينيا – بيساو في سبيل وضع خطة عمل وطنية وتعزيز قدرة وحدة التحقيقات المالية وكذلك الأطر القانونية

والمؤسسية لمكافحة الفساد. وضمان تحسين الأداء الاقتصادي ضروري لمكافحة التوترات على الجبهة الاجتماعية وهو بحاجة إلى استقرار سياسي.

أخيرا وليس آخرا، ندعم التقدم المحرز في مقاضاة مرتكبي العنف الجنساني وفي التصدي للعنف القبلي المتصل بالمنازعات على الأراضي. ولكن في الوقت نفسه، نحث السلطات على إنشاء المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان الموصى بها، امتثالا لمبادئ باريس. فحقوق الإنسان حاسمة الأهمية للحفاظ على السلام وضمان تحقيق الاستقرار التنمية والأمن في غينيا – بيساو في الأجل الطويل.

وأختتم بياني بتسليط الضوء على مدى أهمية مواصلة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو دعمه للبلد في جميع الجهود التي أشرت إليها، لا سيما في فترة الخريف.

في الختام، أود أن أعرب عن امتناني للممثل الخاص السابق لمكتب الأمم المتحدة، السيد جوزيه فيغاس فيليو، على تفانيه وعمله الشاق، ولموظفي المكتب والفريق القطري التابع للأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الممثلين في غينيا – بيساو وجميع الشركاء الإقليميين والدوليين. كما أود أن أرحب ترحيبا حارا بالممثلة الخاصة الجديدة السيدة روسيني سوري – كوليبالي وأعرب عن دعمنا الكامل لمهمتها. ونعتقد أن خبرتها الكبيرة وحكمتها البالغة ستقودنا بنجاح صوب تحقيق تطورات دائمة صوب بناء مستقبل مستقر ومزدهر لجميع مواطني غينيا – بيساو.

السيدة فرنش (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): نود أن نشكر الأمينة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها اليوم والسفير فييرا على كل ما قام به من عمل هام في رئاسة تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام.

يسر الولايات المتحدة أن قيادة غينيا – بيساو قد تمكنت، بالمساعدة القديرة من جانب الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، من الاتفاق على جدول زمني للانتخابات في عام ٢٠١٩ ونرحب بالانتخابات التشريعية التي جرت في آذار/مارس. وإذ يتحول التركيز إلى الانتخابات الرئاسية المقرر إجراؤها في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر، يجب علينا أن نظل أوفياء للاتفاقات التي جرى التوافق بشأنها والتي ساعدت على استقرار البلد الذي تحقق بشق الأنفس بالرغم من هشاشته. ونتطلع إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب بالمساهمات السخية التي قدمتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في صورة دعم مالي ومعدات على السواء. ونشجع جيران غينيا – بيساو الإقليميين والمجتمع الدولي على المساعدة في دعم الجهود التي تبذلها الحكومة للتحضير لتلك الانتخابات الهامة وفي إجرائها.

ولا نزال نشاطر الأمين العام القلق إزاء التهديد المتواصل الذي يشكله الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة في غينيا – بيساو والمنطقة دون الإقليمية عموما. ونشيد بضبط شرطة غينيا – بيساو لطنين من الكوكايين في غينيا – بيساو وتخلصها منهما في الأسبوع الماضي ونرحب بإنشاء وحدة مخصصة في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو لمكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحث على مواصلة تقديم الدعم لتعزيز وجود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في غينيا – بيساو.

السيد ليتشارتس (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن غينيا – بيساو بلد يمر بمرحلة انتقالية. وقد قدم مقدما الإحاطتين صورة متباينة وأود أن أشكرهما على مساهمتهما القيمة للغاية. ونرى أن تقدما قد أُحرز في بعض المجالات من ناحية وأن ثمة تحديات من ناحية أخرى. ويبدو أن ذلك نمط ثابت للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. وعليه، فمن المهم أن يراقب مجلس الأمن عن كثب

الحالة في تلك البلدان، وأن تقدم الأمم المتحدة ككل في الوقت نفسه المساعدة والدعم.

ومن خلال لجنة بناء السلام لدينا أداة قوية للغاية للقيام بذلك تحديدا. وأود أن أثني على السفير ماورو فييرا وتشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. ولدينا شعور بأننا لم نستغل بعد الإمكانات الكاملة للروابط بين عمل مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. ولذلك، تؤيد ألمانيا بشدة عمليات تبادل الآراء المنتظمة بين رؤساء التشكيلات القطرية ومجلس الأمن.

وفيما يتعلق بالحالة في غينيا – بيساو، فكما فعل الزملاء الآخرون قبلي، ندعو الحكومة إلى كفالة إجراء انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وذات مصداقية في تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب بالجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمجموعة الخماسية للشركاء الدوليين الممثلين في غينيا – بيساو لتيسير ودعم العملية الانتخابية، فضلا عن الوساطة بين الأطراف المتنازعة. ونثني بصفة خاصة على إدراج المنظور الجنساني ودعم مشاركة المرأة في العملية الديمقراطية. وفي هذا السياق، من المهم جدا أن تقوم الحكومة والجهاز القضائي بإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم الجنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان.

ولا تزال الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات يشكلان تحديين رئيسيين. ولذلك، نعرب عن دعمنا للعمل الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ومن المهم تمكين سلطات إنفاذ القانون الوطنية من المقاضاة الفعلية للجريمة المنظمة.

وأود أن أختتم بياني بنقطتين.

أولا، أود أن أشكر الأمين العام على تقريره الصادر مؤخرا (S/2019/664). ونحن نتطلع إلى المزيد من التفاصيل بشأن الجدول الزمني للعملية الانتقالية المذكورة في التقرير. ونرحب أيضا بتعيين الممثل الخاص الجديد للأمين العام في غينيا – بيساو.

ثانيا، كما ذكر زميلي ممثل جنوب أفريقيا، ندعو الجميع إلى ضمان عدم حدوث فراغ بعد إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو. ونحن بحاجة إلى تجنب زعزعة الاستقرار المحتملة في غينيا – بيساو. يتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة تجاه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بوجه عام، وتجاه غينيا – بيساو بوجه خاص، تماشيا مع القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩).

الرئيس (*تكلم بالروسية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الاتحاد الروسي.

نشكر الأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا، ورئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام، ماورو فييرا؛ على المعلومات التي شاطرانا إياها.

ونرحب بالدينامية الإيجابية للتطورات في غينيا – بيساو. ويسرنا أن نرى أن السلطات والقوى السياسية الرئيسية في البلد قد تمكنت في بداية هذا العام، من التغلب على خلافاتها وإجراء الانتخابات البرلمانية بنجاح في آذار/مارس. ونلاحظ أيضا الدور الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو في التحضير للانتخابات.

ولا يخفى على أحد أن فترة ما بعد الانتخابات، عندما كان يجري تشكيل البرلمان والحكومة الجديدين، تميزت بالعديد من التحديات. واستغرقت عملية توزيع الحقائب الوزارية وقتًا طويلاً. ومع ذلك، نعتقد أنه ما من شيء يدعو للاستغراب أو غير عادي بشأن ذلك، لأنه يشكل جزءا من العملية الديمقراطية العادية التي شهدناها في العديد من البلدان الأخرى. وعلاوة على ذلك، فإن جميع هذه المشاكل قد تم حلها الآن.

وحسب ما تم الإشارة إليه اليوم، فإن البلد يقترب من مَعلَم مهم جديد. إذ من المقرر إجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرى أنه إذا نجحت الانتخابات، فقد تكون نقطة تحول في تاريخ غينيا – بيساو الحديثة. وسيطوي البلد أخيرا صفحة الاضطرابات السياسية الدائمة، ويهيئ الظروف المواتية لإحراز تقدم مطرد نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. في هذه اللحظة الحاسمة، ندعو جميع القوى العامة والسياسية إلى التصرف بشكل مسؤول، ودعم المصالح الوطنية، والسعي إلى تسوية منازعاتها في أسرع وقت ممكن.

ونحن مقتنعون بأنه ينبغي، في مرحلة ما، أن تطرح مسألة رفع الجزاءات المفروضة على غينيا – بيساو للنقاش في مجلس الأمن، إذ عفا عليها الزمن منذ بعض الوقت. والحالة الراهنة لا تشابه إطلاقا أحداث عام ٢٠١٢. ونحترم قرار الجيش بالابتعاد عن السياسة.

لا نزال نرى أنه ينبغي معالجة مسألة إعادة هيكلة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، بأكثر الطرق الممكنة حصافةً. ونؤيد التخفيض التدريجي لعملها، ولكن ليس قبل نهاية عام ٢٠٢٠، تماشياً مع القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩). وبحلول ذلك الوقت، سيكون لدى فريق الأمم المتحدة القطري جميع الأدوات التي يحتاج إليها ليس لتعزيز التنمية في غينيا – بيساو فحسب، بل أيضا لمساعدة البلد على مواجهة التحديات، مثل الاتجار بالمخدرات والفساد وضمان الأداء السليم لمؤسسات الدولة.

وفي الختام، أود أن أرحب بالممثلة الخاصة للأمين العام في غينيا – بيساو المعينة حديثا، السيدة سوري – كوليبالي، وأن أؤكد لها أننا على استعداد للعمل بشكل بناء مع فريق الأمم المتحدة بأسره لحل المسائل العالقة في هذه الدولة في غرب أفريقيا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الممثل غينيا – بيساو.

السيد دا سيلفا (غينيا – بيساو) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي إلى المشاركة في جلسة اليوم لمجلس الأمن بشأن غينيا – بيساو، ومخاطبة الأعضاء بشأن آخر التطورات في بلدي.

وأود أن أشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لأفريقيا، والسفير ماورو فييرا، رئيس تشكيلة غينيا – بيساو التابعة للجنة بناء السلام. وأرحب أيضا بتعيين السيدة روسيني سوري – كوليبالي مؤخرا ممثلة خاصة للأمين العام ورئيسة لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، ونتمنى لها كل النجاح في الاضطلاع بمهمتها في هذه المرحلة الانتقالية للمكتب في البلد.

تعقد جلسة مجلس الأمن اليوم بينما تلتزم غينيا – بيساو التزاما راسخا باستكمال الدورة الانتخابية وإجراء الانتخابات الرئاسية في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيكون هذا الموعد النهائي للانتخابات فرصة لشعب غينيا – بيساو من أجل إعادة تأكيد شرعية مؤسسات جمهورية غينيا بيساو، التي بدأت بالفعل مع الانتخابات البرلمانية التي أجريت في ١٠ آذار/مارس، والتي تم فيها انتخاب ١٠٢ عضو جديد من أعضاء البرلمان.

وفي أعقاب الانتخابات وبموجب الاقتراح المقدم من الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، حزب الأغلبية في المجلس الشعبي الوطني، أعاد رئيس جمهورية غينيا – بيساو تعيين السيد أريستيدس غوميس رئيساً للوزراء في ٢٢ حزيران/يونيه. وبموجب اقتراح رئيس الوزراء، تم في ٣ تموز/يوليه، تشكيل الحكومة التي تضم ١١ امرأة من أصل ٣١ عضوا.

وأؤكد على أهمية القرارات المتخذة في مؤتمر قمة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، المنعقد مؤخرا في أبوجا، لنزع فتيل الأزمة المستمرة فيما بين الجهات الفاعلة السياسية الوطنية.

ستقدم الحكومة في غضون بضعة أيام أدواتها التنظيمية، بما في ذلك برنامجها وميزانيتها، إلى المجلس الشعبي الوطني للتقييم واحتمال الموافقة عليها، الأمر الذي سيمكن الحكومة من تنفيذ برنامجها. والحكومة ملتزمة التزاما راسخا بالتحضير للانتخابات الرئاسية التي ستجري في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر. وتحقيقا لهذه الغاية، بدأت، بالتشاور مع المؤسسات الانتخابية الأخرى، عملية تصحيح سجل الناخبين في ١٦ آب/أغسطس. وتجدر الإشارة إلى أن هذه العملية التي بدأتها الحكومة لا تحظى بالموافقة الإجماعية من الجهات الفاعلة السياسية أو المجتمع المدني، ولكننا نأمل أن تتفق الأطراف المعنية على هذه العملية من خلال الحوار.

وتتميز البيئة السياسية الراهنة بأن الشرطة القضائية في غينيا – بيساو صادرت في ٢ أيلول/سبتمبر كمية غير مسبوقة من المخدرات – حوالي طنين من الكوكايين. وتُبين هذه الحقيقة مرة أخرى إلى أي مدى لا تزال أراضينا جاذبة لشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ليس بسبب ضعفنا الجغرافي فحسب، ولكن أيضا نتيجة ضعف مؤسساتنا. وهي أيضا دليل على عزم السلطات في غينيا – بيساو على أن تكافح بلا كلل هذه الآفة، التي ليس لها من هدف سوى تقويض سلامتنا بوصفنا دولة ذات سيادة. وأدت هذه العملية، المعروفة باسم ”عملية نافارا“، إلى إلقاء القبض على ١٢ من المشتبه بهم مما شكل ضربة قوية لهذه الشبكة الإجرامية. وما كانت العملية لا تنجح من دون دعم مختلف شركائنا، الذين أود أن أشيد بهم.

وأود أيضا أن أوجه انتباه مجلس الأمن إلى ضرورة تعزيز التعاون في مكافحة الاتجار بالمخدرات بين حكومة غينيا – بيساو ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دون المساس بتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو، المنصوص عليها في القرار ٢٤٥٨ (٢٠١٩). ومن بين أمور أخرى، من شأن ذلك تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية العاملة في هذا المجال التي تعمل، كما يعلم المجلس، في ظروف خطرة للغاية.

في الختام، أود أن أؤكد مجددا امتنان بلدي إزاء الدعم الذي تتلقاه من مجلس الأمن وكذلك من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأوروبي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٠.